ومن أوصى بحج أنفذ من الثلث على المشهور مراعاة لمن يقول
ان من لم يحج يجب عليه ان يخرج ما يحج به عنه والوصية بالصدقة
احب الينا اي الى المالكية من الايصاء بالحج لانه لا خلاف فيها
وانها مندوبة والاختلاف في انتفاع الميت بها واذا اما فاذا أجير الحج
اي من استؤجر لأن يحج عن من اوصى بحج في انشاء الطريق قبل ان يصل
الى مكة او قبل ان يقضي افعال الحج فله بحساب ما سار من الطريق
ويرد ما بقي لانه لم يستحقه كله الا بتمام العمل واما ما هلك بيده فهو
ايضا منه لان عليه معاوضته وهو العمل الذي اخذ عليه العوض
الا ان ياخذ المال على ان ينفق على البلاغ فانه اذا هلك يكون
الضمان من الذي واجره صوابه اجروه بغير واو وانما كان
الضمان منهما ان اجارة البلاغ هو ان يعطى مالا ليحج به فان كمل
العمل كان له وان لم يكمله لم يستحق منه شيا وان احتاج الى زيادة نفاق
بما على المستاجر ويرد ما فضل ان فضل شيء ولا يجوز له صرف شيء
منه في غير الحج واما ان وقعت الاجارة بعوض فان المستاجر يملك
ما استوجر به فان عجز عن كفايته لزمه اتمامه من مال نفسه
وان فضل منه شيء كان له والله اعلم

باب في علم الفرايض

الفرايض جمع فريضة بمعنى التقدير وهو من فروض الكفاية وقد
النبي صلى الله عليه وسلم في تعليمه وتعلمه قال صلى الله عليه
وسلم تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرايض وعلموها
الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول علم سينزع من امتي
يختلف اثنان في الفريضة فلا يجد ان من يفصل بينهما رواه
البيهقي في غير واو ابتدا بتعداد من يرث فقال ولا يرث من الرجال
الا عشرة الابن وابن الابن وان سفل بفتح الفاء وضمها وهو الاصح

Copyright © King Saud University

ثلث اي فتضاف اليه وصاحبها المتاع حاضر عالم بانها ملكه
لا يدعي شيا ولم يمنعه مانع من المطالبة فلا قيام له واحترز
بالحاضر من الغايب فانه لا يحاز عليه كذا اطلق في المدونة وما ذكره
من ان مدة الحوز عشر سنين هو قول جميع اصحاب مالك وصرح
بمشهوريته قال مالك في المدونة لا حد في ذلك والمرجع الى
العرف قلت هذه المسالة تخالفة لقوله اول الباب
الباب البينة على المدعي لان ظاهر حالها اقام المدعي البينة
لانقل منه وقال في هذه المسالة مستثنيات مما ذكر اول الباب
ثم انتقل يتكلم على حيازة الاقارب ونحوهم
فقال ولا حيازة بين الاقارب والاصهار في مثل هذه المدة
اي مدة عشر سنين بل اكثر كخمسين سنة وبه قال مطرف
وقال اشهب وابن وهب الاقارب كغيرهم وهو ظاهر المدونة
وظاهرها ان الولد كغيره من الاقارب وهو كذلك وعن
ابن القاسم ليس بين الولد وابيه حيازة وان طال وما
ذكره من ان الصهر كالقريب نص عليه سحنون في المدونة انتهى
ثم انتقل يتكلم على الاقرار فقال ولا يجوز بمعنى
لا يصح اقرار المريض مرضا مخوفا لوارثه بدين
يقبضه اي يقبض دين كان له عليه صورة الاقرار بالدين ان
يقول لفلان علي كذا او كذا او صورة الاقرار بقبضه ان يقول
الدين الذي لي على فلان قبضته وهذا يقيد بان تكون هناك
تهمة مثل ان ترثه ابنته وابن عمه فيقر لابنته بمال فلا يقبل
منه لان العادة تقتضي التهمة في الميل الى ابنته فان لم تكن هناك
تهمة جاز مثل ان يقر في المثال المذكور لابن عمه بدين او بقبضه

ومن اوصى

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)